

## إطلاق تقرير "مواجهة التشظي!"

### تقرير يرصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة في سورية للعام 2015

11 شباط 2016

قام المركز السوري لبحوث السياسات، وهو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، بإطلاق تقرير "مواجهة التشظي!" بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت. ويأتي التقرير ضمن سلسلة من التقارير التي يصدرها المركز لمتابعة وتقييم آثار الأزمة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسوريين. ويهدف هذا التقرير، الذي يغطي آثار الأزمة لعام 2015 على أساس ربع سنوي، إلى تحليل الآثار الكارثية للنزاع المستمر في سورية على الحالة الإنسانية والتنمية، استناداً إلى أحدث البيانات والأدلة المتاحة. ومن أهم نتائج التقرير:

تجدّر التشظي، الذي يعتبر حالة من التمزق الحاد في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال مختلف قوى التسلط الداخلية والخارجية التي ساهمت في تضعف السيادة وعملت على إخضاع الناس ودفع غالبيتهم إلى التحرك ضد مصالحهم وخلافاً لتطلعات مجتمعهم. إن التشظي في سورية أصبح ثقباً أسوداً يحوّل الموارد المحلية والدولية المادية والبشرية إلى محركات تخريب وفوضى يمكن أن تدوم لمراحل قادمة إذا لم تتم مواجهته قبل أن يترسخ كمؤسسات قابلة للاستمرار.

ازداد تشظي الاقتصاد السوري، عام 2015، جراء هيمنة قوى التسلط وقيامها ببناء كيانات اقتصادية "مستقلة" خاصة بكل منها، وتحويل الموارد لخدمة مصالحها وأهدافها، وتقديم الحوافز لأتباعها لضمان ولائهم، على حساب احتياجات الناس وتطلعاتهم. ويات مستقبل النمو للاقتصاد السوري قاتماً، في ظل الانهيار المتماهي والتدمير الممنهج لمقوماته البشرية والمادية ومؤسساته، إضافة إلى تبيد معظم الثروة الوطنية بشكل متفاوت بين المناطق.

قدر حجم الخسائر الاقتصادية منذ بداية النزاع حتى نهاية العام 2015 بنحو 254.7 مليار دولار أمريكي، ما يعادل 468% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010. ويُقدر معدل الانكماش الاقتصادي السنوي بحوالي 4.7% في عام 2015. وعلى الرغم من استمرار النزاع المسلح، أشارت التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي عام 2015 حقق نمواً سنوياً إيجابياً للمرة الأولى منذ عام 2011 كنتيجة للظروف المناخية المواتية. وانعكس ذلك إيجاباً على بعض القطاعات مثل قطاع التجارة الداخلية.

بالمقابل استمر التدهور في قطاعات الخدمات الحكومية والصناعة التحويلية والاستخراجية والمرافق والنقل والاتصالات.

شهد عام 2015 تراجعاً كبيراً في الاستهلاك العام بلغ 33.1% مقارنة بعام 2014، الأمر الذي يعكس سياسات الحكومة في خفض الدعم، والتي ساهمت في زيادة أسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية. وانكمش الاستثمار العام بشكل حاد وبمعدل سنوي بلغ 31.8%، إذ أعطت الحكومة الأولوية لتغطية الإنفاق العسكري ودفع الأجور العامة. كما تراجع الاستثمار الخاص بمعدل سنوي بلغ 5%، ليشكل مع الاستثمار العام ما نسبته 9.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

انخفضت الصادرات في عام 2015 بنسبة 20% كما انكمشت الواردات بنسبة 29% مقارنة بالعام 2014 وذلك بسبب التراجع في الطلب الفعال، إضافة إلى الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية. ومع ذلك بقي العجز التجاري ضخماً في عام 2015 إذ بلغ 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

تراجع عجز الموازنة من 41.2% في عام 2014 إلى 28.1% في عام 2015 مما يعكس استراتيجية الحكومة في زيادة الإيرادات العامة من خلال تطبيق سياسة "ترشيد الدعم" التي خفّضت الدعم تخفيضاً كبيراً. إلا أن هذه الاستراتيجية أضرت بالاققتصاد وأسهمت في تعميق الركود، لأنها رفعت من تكلفة الإنتاج المحلي وزادت الضغوط التضخمية، فساهمت خلال هذه المرحلة في تراجع قيمة العملة المحلية.

استمرت تداعيات الأزمة بتمزيق الديمغرافية السورية حيث اضطر، مع نهاية عام 2015، نحو 45% من السكان إلى مغادرة أماكن سكنهم بحثاً عن الأمان أو الظروف المعيشية الأفضل. إذ بلغ عدد الأشخاص النازحين داخلياً حوالي 6.36 مليون نسمة علماً أن العديد منهم اضطر إلى النزوح مرات عديدة. ويقدر عدد اللاجئين الذين غادروا البلاد بحوالي 3.11 مليون شخص كما هاجر منها نحو 1.17 مليون.

يقدر معدل الفقر العام بنحو 85.2% عام 2015، وبلغت نسبة من يعيشون في فقر شديد 69.3% من السكان. كما بات نحو 35% من السكان يعيشون في فقر مدقع، غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ويتفاوت مستوى الفقر بين المحافظات ويزداد الوضع سوءاً في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة. كما بلغ معدل البطالة 52.9% في نهاية عام 2015، حيث يقدر عدد عاطلين عن العمل 2.91 مليون شخص، منهم 2.7 مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة، مما يعني فقدان مصدر رئيسي للدخل لحوالي 13.8 مليون شخص.

تسببت الأزمة في تدهور دليل التنمية البشرية من 0.631 في عام 2010 إلى 0.443 مع نهاية 2015، ما أدى إلى تراجع ترتيب سورية العالمي على الدليل من المركز 121 إلى المركز 173 من بين 187 بلداً. وبحلول نهاية العام 2015، قُذرت الخسارة في سنوات التمدرس بحوالي 24.5 مليون سنة دراسية، والذي تقدر تكلفتها بحوالي 16.5 مليار دولار أمريكي مشكلة خسارة في رأس المال البشري المرتبط بالتعليم.

تعتبر الخسائر في الأرواح نتيجة النزاع المسلح من الآثار الواضحة والمباشرة والأكثر كارثية للأزمة المستمرة في سورية. فمع نهاية عام 2015، ما يقارب 11.5% من السكان في سورية إما قتل أو جرحي نتيجة للنزاع المسلح. كما تراجع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بشكل حاد من 70.5 سنة في عام 2010 إلى 55.4 سنة في 2015.

تبرز الحاجة إلى نموذج تنموي جديد يقوم على حق جميع السوريين في العيش الكريم، وهذا يستلزم مشاركة حقيقية وفعالة لجميع قوى المجتمع من أجل تحقيق التحول التنموي المطلوب والقائم على رؤية مشتركة ومنتق عليها. ويتطلب النموذج التنموي الجديد عقداً اجتماعياً جديداً مبنياً على العدالة واحترام وكرامة الإنسان وشخصيته القانونية، وبناء منظومة تفكك مقومات العنف، وتعزيز التضامن الاجتماعي. إضافة إلى الحاجة لمؤسسات مساءلة، وشفافة، ومستقلة، وتضمينية تعمل على تحقيق الأولويات التنموية للسوريين بناء على رؤيتهم.

انتهى البيان

المركز السوري لبحوث السياسات:

الموقع الإلكتروني: [www.scpr-syria.org](http://www.scpr-syria.org)، البريد الإلكتروني: [info@scpr-syria.org](mailto:info@scpr-syria.org)

لتحميل التقرير،

باللغة العربية: <http://scpr-syria.org/?p=1183&lang=ar>

باللغة الإنكليزية: <http://scpr-syria.org/?p=1191>